بيان صادر عن اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، برئاسة الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، تشدّد فيه على دعمها التام للاستراتيجية الفلسطينية باستمرار العمل من أجل بناء ائتلاف دولي ضد الضم و"صفقة القرن"*

٢٠٢٠/٨/٦

عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية اجتماعاً اليوم الخميس ٢٠٢٠/٨/٦، برئاسة السيد الرئيس محمود عباس وبحضور رئيس مجلس الوزراء الدكتور محمد أشتية حيث استهلت الاجتماع بالوقوف دقيقة صمت وقراءة الفاتحة على أرواح ضحايا حادث الانفجار الأليم في مرفأ بيروت، داعية المولى عز وجل بالشفاء العاجل للجرحى، مؤكدةً تضامنها الكامل مع لبنان الشقيق قيادة وشعباً، مؤكدة استعدادها التام لوضع جميع إمكانات دولة فلسطين لمُساعدة الأشقاء في لبنان في هذه المحنة العصيبة.

استمعت اللجنة التنفيذية من السيد الرئيس إلى شرحاً مُفصلاً وشاملاً عن أخر التطورات السياسية، وخاصة تلك المُتعلقة بمواجهة وإسقاط خطة الضم والأبرتهايد المُسماة (صفقة القرن) والهادفة لتصفية القضية الفلسطينية، والمشروع الوطني الفلسطيني وتدمير مبدأ الدولتين على حدود ١٩٦٧ والتنكر لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المُستقلة بعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، وحل قضية اللاجئين استناداً لقرار الجمعية العامة (١٩٤).

أكد السيد الرئيس لأعضاء اللجنة التنفيذية أن اتصالاته مع الأشقاء من القادة العرب، والأصدقاء في روسيا، والصين، ودول الاتحاد الأوروبي، وإندونيسيا وتركيا وسويسرا، وجنوب إفريقيا، والنرويج وبريطانيا، والاتحاد الإفريقي، ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي، ودول عدم الانحياز ومنظمة التعاون الإسلامي والسكرتير العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية وغيرها من دول العالم والمنظمات الإقليمية قد أدت إلى وضع نقاط ارتكاز لائتلاف دولي ضد الضم والأبرتهايد، والتمسك بالقانون الدولي والشرعية الدولية ومُبادرة السلام العربية وبما يضمن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتجسيد استقلال دولة فلسطين بعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، وحل قضايا الوضع النهائي كافة دون استثناء استناداً لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

وأكدت اللجنة التنفيذية التزامها بقراراتها التي أعلنها السيد الرئيس محمود عباس يوم ٢٠٢٠/٥/١٩، ككل لا يتجزأ ، وعدم تجزئة الاتفاقات والتفاهمات مع الجانبين الأمريكي

---

* **المصدر:** دولة فلسطين، منظمة التحرير الفلسطينية
http://www.plo.ps/article/53197/

والإسرائيلي. ودعم الحكومة الفلسطينية في جهودها الكبيرة في تحمل مسؤولياتها كافة، ودعمها لدفع الرواتب حسب الإمكانات المُتاحة.

وشدّدت اللجنة التنفيذية على دعمها التام للاستراتيجية الفلسطينية باستمرار العمل من أجل بناء ائتلاف دولي ضد الضم وضد خطة ترامب – نتنياهو، خطة الضم والأبرتهايد والاستيطان، والإصرار على عقد مؤتمر دولي للسلام كامل الصلاحيات على أساس القانون الدولي والشرعية الدولية والمرجعيات المحددة وبما يضمن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق استقلال دولة فلسطين بعاصمتها القدس الشرقية على حدود ١٩٦٧، وتحت رعاية اللجنة الرباعية الدولية وآخرين، مؤكدين رفضهم المُطلق للتعامل بأي شكل من الأشكال مع خطة الضم والأبرتهايد التي طرحها الرئيس الأمريكي ترامب ورئيس الوزراء الإسرائيلي نتانياهو يوم ٢٠٢٠/١/٢٨، بأي شكل من الأشكال، على اعتبارها خروجاً فاضحاً عن القانون الدولي والشرعية الدولية والاتفاقات والتفاهمات والمرجعيات المحددة، بمعنى أن هدفها تدمير المشروع الوطني الفلسطيني برمته وشرعنة الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي والضم والأبرتهايد.

وأكدت اللجنة التنفيذية أنه في حال أقدمت سُلطة الاحتلال (إسرائيل) على تنفيذ الضم بأي شكل من الاشكال، فإن على سُلطة الاحتلال (إسرائيل) تحمل مسؤولياتها كافة استناداً لميثاق جنيف الرابع لعام ١٩٤٩.

وثمّنت اللجنة التنفيذية مواقف المجتمع الدولي التي رفضت خطة الضم والأبرتهايد التي تسعى لتكريس وترسيخ الاحتلال بمسميات تحدد هدف ديمومة الاحتلال الإسرائيلي كأساس لحل الصراع حسب طروحاتها التي تستند إلى الإملاءات وشريعة الغاب بدلاً من القانون الدولي والشرعية الدولية، مؤكدةً على الالتزام التام بقرار القيادة الفلسطينية في تاريخ ٢٠٢٠/٥/١٩، والذي أعلن من خلاله الرئيس محمود عباس بأن م.ت.ف. في حلٍ من كل الاتفاقات مع سُلطة الاحتلال (إسرائيل) والإدارة الأمريكية، وأية تفاهمات، وعدم تجزئتها بأي شكل من الأشكال.

ودعت اللجنة التنفيذية أبناء شعبنا الفلسطيني في كل مكان إلى التكاتف والتضامن والتعاضد، مُشددةً على استمرار بذل كل جهدٍ ممكن لأنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة على الأرض لمواجهة مُخططات الضم والأبرتهايد، مُشددةً على أهمية المُشاركة الجماهيرية الواسعة في فعاليات المُقاومة الشعبية على الأرض ضد الاستيطان الاستعماري والتي كان أخرها الإعلان عن بناء ١٠٠٠ وحدة استيطانية فيما يُسمى بالمشروع الاستيطاني الاستعماري (E1)، وكذلك انتزاع الولاية على الحرم الابراهيمي الشريف من بلدية الخليل ووضعها تحت إملاءات سُلطة الاحتلال، ممّا يشكل خرقاً فاضحاً للقانون الدولي والشرعية الدولية والاتفاقات الموقعة إضافة إلى حواجز الخنق والحصار، وهدم البيوت، والتطهير العرقي، والإعدامات الميدانية واحتجاز جثامين الشهداء، ومصادرة الأراضي وغيرها من العقوبات الجماعية وجرائم الحرب، الأمر الذي يتطلب استمرار بذل كل جهدٍ مُمكن من خلال فرض عقوبات على سلطة الاحتلال (إسرائيل) ومحاكمة المسؤولين الإسرائيليين عن جرائم الحرب المُرتكبة بحق شعبنا الفلسطيني أمام المحكمة الجنائية الدولية التي

عليها تسريع آليات عملها وذلك بهدف تحقيق العدالة لأبناء شعبنا وضمان عدم استمرار وتكرار جرائم الحرب المُرتكبة بحقه.

وثّمنت اللجنة التنفيذية مواقف ١٦ دولة من دول الاتحاد الأوروبي الرافض للاستيطان وقرارات البناء في ما يسمى مستوطنة (E1) ، كما أكدت إدانتها للتحريض ضد الرئيس محمود عباس والقيادة الفلسطينية من قبل سُلطة الاحتلال الإسرائيلي وأتباعها، والتي كان آخرها دعوة عضو الكونجرس الأمريكي دوج لامبورون، معتبرة ذلك جزءاً من سياسة الابتزاز والبلطجة ضد الشعب الفلسطيني وقيادته.

ووجّهت اللجنة التنفيذية تحية العز والفخر والاكبار إلى الأسرى والمعتقلين الأبطال، وصمودهم أمام سياسات التعذيب والإهمال الصحي والعزل، مُجددين المطالبة بإطلاق سراح الأسرى الأبطال وخاصة على ضوء تفشي وباء الكورونا وفشل مساعي المجتمع الدولي والمؤسسات الحقوقية الدولية إلزام سلطة الاحتلال (إسرائيل) بوجوب الإفراج عن الأسرى المرضى، وكبار السن، والنساء، والأطفال، والمعتقلين الإداريين، وأهمية تضافر كل الجهود للإفراج عن الأسير البطل كمال أبو وعر المصاب بالسرطان والكورونا، والمتوجب الإفراج عنه فوراً حتى يتمكن من الحصول على الرعاية الصحية اللازمة.

ووجّهت اللجنة التنفيذية التحية لشعبنا الصامد في مدينة القدس المحتلة عاصمة دولة فلسطين، أمام كل محاولات الاحتلال الهادفة إلى تدمير المؤسسات الوطنية الفلسطينية في المدينة، واستمرار التطهير العرقي، ومحاولات تفريغ عاصمتنا من أبناءها الصامدين المرابطين القابضين على الجمر، أمام ممارسات الاحتلال من اعتقالات واستدعاءات يومية لرموز العمل الوطني في المدينة المقدسة كما جرى مع محافظ القدس وقادة الأجهزة الأمنية، والقيادات السياسية من مختلف فصائل العمل السياسي الفلسطيني، كل ذلك بالتزامن مع استمرار محاولات التقسيم الزماني والمكاني للحرم القدسي الشريف من خلال استمرار الاقتحامات والاعتداءات على الحرم القدسي الشريف وكنيسة القيامة، وإغلاق المؤسسات الثقافية والاقتصادية والإعلامية والتعليمية والصحية والفكرية وغيرها واعتقال العاملين فيها، بهدف منع أي نشاط فلسطيني في المدينة في المجالات كافة.

كما بحثت اللجنة التنفيذية تفشي وباء الكورونا في العديد من مدننا وقرانا ومخيماتنا، وأكدت على دعمها التام لقرارات السيد الرئيس باستمرار إعلان حالة الطوارئ، ودعم الحكومة الفلسطينية لما تقوم به من جهود جبارة لمواجهة فيروس الكورونا وحصر انتشاره، مجددين الدعوة لأبناء شعبنا الفلسطيني بضرورة الالتزام بالبروتوكول الصحي وخاصة التباعد الاجتماعي، ولبس الكمامات، وعدم التنقل والتجمهر في ظل الارتفاع بعدد الإصابات.

كما تابعت اللجنة التنفيذية أوضاع شعبنا في المخيمات ومناطق اللجوء والشتات وخاصة مخيمات الصمود في لبنان وإيلاء كل الإمكانات المتوفرة للنهوض بأوضاعهم ومتابعتها.

وتقدّمت اللجنة التنفيذية من الأخ حسين الشيخ عضو اللجنة المركزية لحركة فتح بأحر التعازي وأصدق مشاعر المواساة بوفاة شقيقه المرحوم خليل الشيخ، رحمه الله واسكنه فسيح جناته.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/